

نفسه ونزوحه او عكسه المتقدم ونزوحه في عدد
طلقت واخترت الطلاق وهل تحمل على الواحدة صبي
لامية وهو الاقرب او الثلث خلاف واختارت نفسي
بتزويج المملوك مطلقا لمخيرة قبل البناء قبل حكم
الصاب ميني عليه مناسبة لغويته وفي بن عن فموقف
الغرافي انه لعرف كان حذ عنه تناسبه يكون كناية خفية
كما هو مذهب الائمة الملائكة واستظهره ابن الشاطان
زاد على واحدة ونواها وظاهر ان النية انما تقبل اذا
احتملها اللفظ لان اى باو ادة تمل او نحوها شبيها
فامر كينيدك فلا تكثر كما مض عليه ابن الحاجب وادور
ولم يشترط في العقد ومجرد الانشاء اطلاقا بوجوبه
باين خلاف القول بسكون انها سقطت في نظيره من
المهر وفي قوله على الشتر ان اطلق الموثق خلاف
وخلق ان اراد ردّها قبل زوجه او رجعتها وتقرير
امرها بغيرها تاسيس الائمة بالتماس وقيل بنية
الواحدة بعد لم ارد ملاقا وخلق في اختياره في
واحدة فاقوت اكثر لاحتمال مرة واحدة كطلقة واحدة
او تعميم المقابلة بشرط اليمين فيما بعد الكافي قال
عبد الحق لان قوله او تعميمي يوجب الرفع الواحدة
في العصة لاطلقة هكذا افلا يمين وطلقة غير اليمين
بما ان قضيت بدون الثلث ولم يرد في الزوج والا
فتصاره فضولي اجازة وفيها القضاء باق من ملك
لاخيرها وليس لها اختيار نفسها ان فعل كذا
كلاهما

كال دخول على حصر قهليل توفيق وتعين ما قيد به
زمانا او مكانا حتى توفيق والا فقي الغائبة ومن
قالها ميني شئت حتى توفيق اذا لم تنسقط بمكاتب
او غيره مما سبق وفي الحاضرة بمضي ما تزويج
مثلة على الراعي مما في الاصل وطل ان واذا لم يتردد
وجوز اصنف اذا فقط ملكي وهما في تحيز المعلق
فما سبق وعدمه الطلاق واستثنى المتميم
فيلزم كل امرأة اتزوجها امرها بيدها لعدم الجرم
بالطلاق وان علقها على امرها فبئسنته وتزوجت
لم تبين عزمه كان علق على غيبته فقدم ولم
تسقط اذ ان الولي تعون بتلذذ الثاني بلا
علم وان حصل المعلق عليه ثم وطلتها غير عالمة
بصولة فكل خبرها واعتبر اختيار المتميزة
وهي ان اطلقت او يكفي التميز خلاف ولم يتقوى
غير الزوجة فينظر المصاحفة الاغنيا اكثر من
كال يومين ذهبا فينتقل لها ان غاب ولم يشهد
بتعاقبه والا اعذر له في القرينة وفي بقائه في البينة
وانتقالها خلاف وانتقل ان اوصي بدلا حذوا لا
لغيرها وان رضي خلاف واذا فرض لرجلين فلا حذوا
الاستقلال عند ابن القاسم ما لم يتوعد منه وصل
يرجع على حكم المتكاح مما وجدته المدرك التي خط
بعض اقراره استظهارا كما في حج من صح طلاقه